كتاب تحفة الأفكار في حديث سيد الأبرار للسيد: أحمد حيدر الشهير بابن روسجقلي حسن باشا (تقديم وتحقيـــــق)

د. خالد صالح محمد أبو دبوس*
كلية الدراسات الإسلامية ، جامعة مصراته- ليبيا
k.abudabbous@isl.misuratau.edu.ly
تاريخ الاستلام 12 / 4 / 2025م تاريخ القبول 20 / 9 / 2025م

The book “Masterpieces of Thought in the Discourse of the Master of the Righteous” by Mr. Ahmad Haydar, known as (Ibn Rissas Hassan Pasha (introduction and verification

– *Dr. Khalid Saleh Muhammad Abu Dabous – Faculty of Islamic Studies
University of Misrata – Libya

Abstract:
This research is titled: "The Book of Tuhfat al-Afkar fi Hadith Sayyid al-Abrar" (The Masterpiece of Thoughts on the Hadith of Sayyid al-Abrar), by Sayyid Ahmad Haydar, known as Ibn Rusjuqli Hasan Pasha (d.....). He abridged the book, which is a treatise on Hadith terminology, and dedicated it to Sheikh al-Islam Sayyid Abdullah Effendi, known as Dari Zadeh. It is a manuscript.
The book is rich in useful information, easy to understand, and well-organized. It discusses the rules of Hadith terminology, which distinguish between authentic and weak hadiths, and acceptable and rejected hadiths attributed to the Prophet (peace and blessings be upon him).
I developed a plan for it, including an introduction in which I explained the reasons for choosing the topic, its importance, the objective of the topic, previous studies, the methodology, the problem of the study, and the research plan. I followed the research with a conclusion that included the most prominent findings and recommendations.
Keywords: Tuhfat al-Afkar, Hadith, Sayyid al-Abrar, Ibn Rusjuqli

الملخـــــص:

هذا البحث بعنوان: كتاب تحفة الأفكار في حديث سيد الأبرار، لسيد: أحمد حيدر الشهير بابن روسجقلي حسن باشا،(ت:.....)، الذي اختصر الكتاب وهو رسالة في "مصطلح الحديث"، أهداها إلى شيخ الإسلام، السيد: عبد الله أفندي المعروف دري زاده وهو "مخطوط".

حقوق النشر © للمؤلف/للمؤلفين 2025. ينشر هذا البحث بموجب رخصة المشاع الإبداعي Creative Commons (CC BY-N

يتميز الكتاب بأنه مليء بالفوائد، سهل العبارة، مرتب الأفكار، يذكر فيه قواعد من فنون مصطلح الحديث التي يعرف بها الصحيح من الضعيف، والمقبول من المردود، مما ينسب إلى النبي -صلى الله عليه وسلم-. وقد وضعتُ لها خطة اشتملت هذه الورقة على مقدمة بينت فيها أسباب اختيار الموضوع، وأهمية الموضوع، والهدف من الموضوع، والدراسات السابقة، والمنهج، وإشكالية الدراسة، وخطة البحث، وأتبعت البحث بخاتمة حوت أبرز النتائج التي توصل إليها البحث، والتوصيات.

الكلمات المفتاحية : تحفة الأفكار، حديث، سيد الأبرار، بابن روسجقلي

المقدمـــــة:

الحمد لله رب العالمين، حمدا يليق بجلال وجهه وعظيم سلطانه، والصلاة والسلام على سيد الأولين والآخرين، صاحب الآيات الباهرات في خلقه الكامل، وخلقه العظيم، وعلى أله الخيرة، وأصحابه البررة، ومن تبعهم بإحسان، ودعا بدعوتهم إلى يوم الدين.

أما بعد:

فإن علم الحديث من أفضل العلوم الفاضلة، وأنفع الفنون النافعة، يحبه ذكور الرجال وفحولتهم، روى الحاكم بسنده إلى أبي بكر الهذلى، قال: قال لي الزهري: يا هذلي، أيعجبك الحديث؟ قال: قلت: نعم.

ويعنى به محققو العلماء وكملتهم، ولا يكرهه من الناس إلا رذالتهم، وسفلتهم، وهو من أكثر العلوم تولجا في فنونها، لا سيما الفقه الذي هو إنسان عيونها؛ ولذلك كثر غلط العاطلين منه من مصنفي الفقهاء، وظهر الخلل في كلام المخلين به من العلماء. (العراقي، المقدمة مع التقييد والإيضاح، ط: الأولى، ت ط: 1389هـ/1969م (ص/13/12).

(وكان من حق كل لبيب وفقيه أن يصـــرف عمره فيه، فهو علم السلف والخلف، ومن فضل غيره فقد صدف، وأحسن تصنيف فيه وأبدع وأكثر فائدة وأنفع علوم الحديث للشيخ العلامة الحافظ تقي الدين أبي عمرو بن الصلاح فإنه فتح مغلق كنوزه وحل مشكل رموزه وجعل ذلك في خمسة وستين نوعا). (الأبناسي "الشذا الفياح من علوم ابن الصلاح" ط: الأولى، ت ط: 1418هـ 1998م (63/1).

وهو علـم يشتمل على علم الحديث رواية وهو: علم يشتمل على أقوال النبي - صلى الله عليه وسلم-، وأفعاله، ورواياتها، وضبطها، وتحرير ألفاظها.

وعلم الحديث دراية وهو: علم يعرف منه حقيقة الرواية، وشروطها، وأنواعها، وأحكامها، وحال الرواة وشروطهم، وأصناف المرويات وما يتعلق بها.

وموضوعه: السند والمتن، أو الراوي والمروي، من حيث القبول والرد.

وثمرته: تمييز الصحيح من السقيم.

وغايتـــــه: الفوز بسعادة الدارين. (السيوطي، تدريب الراوي (41/1)، السنيكي، فتح الباقي بشرح ألفية العراقي، الطبعة: الطبعة الأولى، تاريخ الطبعة: 1422هـ/ 2002م (ص/41)، (القاسمي، قواعد التحديث (ص/33).

فخص هذا البحث بتحقيق كتاب: **(تحفة الأفكار في حديث سيد الأبرار)** تحقيقا وتعليقا، "مخطوط"

سبب اختيار الموضوع:

من الأسباب التي دعت لاختيار هذا الموضوع:

ـ خدمة السنة النبوية باعتبارها المصدر الثاني للتشريع، وتقريبا لفهم مباحثها.

ـ أهمية السنة في معرفة الحكم على الحديث.

ـ إحياء الكتب القديمة والمساهمة في نشر كتب التراث مشعا بنور التحقيق العلمي.

إشكالية الدراسة:

حاولت هذه الدراسة الإجابة عن عدد من الأسئلة العلمية منها:

1. ما الفائدة من تعلم مصطلح الحديث؟
2. لماذا العناية بالسنة النبوية أمر مهم في حياتنا؟
3. هل الحكم على الحديث بدون الرجوع إلى قواعد الحديث دليل على صحته؟
4. ما المرتبة المستحقة للحديث المقبول ضمن مراتب القبول؟

. الهدف من الموضوع:

يهدف هذا البحث في الوصول إلى:

ـ معرفة القواعد التي يعرف بها الصحيح من الضعيف، والمقبول من المردود، مما ينسب إلى النبي -صلى الله عليه وسلم-.

ـ فهم الأحكام الشرعية؛ لأنها مبنية على ثبوت الدليل، وعدمه، وصحته، وضعفه

أهمية الموضوع:

تكمن أهمية الموضوع في العناية بالسنة النبوية؛ لأنه ينبني عليها الأحكام الشرعية التي كلف الله به العباد من عقائد، وعبادات، وأخلاق، ومعاملات، وغير ذلك.

الدراسات السابقة:

من الدراسات التي تناولت هذا الموضوع في أقسام الحديث:

ـ التقريرات السنية شرح المنظومة البيقونية في مصطلح الحديث تأليف: حسن بن محمد المالكي (المتوفى: 1399هـ).

ـ قواعد التحديث من فنون مصطلح الحديث، تأليف: محمد جمال الدين بن محمد سعيد بن
قاسم الحلاق القاسمي، (المتوفى: 1332هـ).

. المنهج:

اقتضت طبيعة هذا البحث استخدام المنهج الاستقرائي الموضوعي، من خلال استقراء وجمع أقسام الحديث، ومعرفة ما صح عن رسول الله -صلى الله عليه وسلم- فيأخذ به، وما لم يصح فيجتنبه بمقتضى هذه القواعد العلمية.

. خطة البحث:

اقتضت طبيعة البحث أن يقسم إلى مقدمة، والنص المحقق والتعليق عليه وجعلته بين معكوفين **[.....]**، وخاتمة وفيها أهم النتائج والتوصيات.

[النص المحقق]

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي جعل العلماء فارقين بين الحلال والحرام، وأعز المحدثين العادلين من بين الخواص والعوام، ورفع الحافظين المتصلين والمنقطعين الكرام، والصلاة والسلام على سيدنا وسندنا محمد الذي بعث رحمة على كافة الأنام، وعلى أله وأصحابه الذين بذلوا جهدهم في حفظ حديثه الذي هو من أدلة أهل الإسلام.

وبعد: فيقول الحقير الفقير إلى مولاه الكريم القدير، السيد: أحمد حيدر الشهير بابن روسجقلي حسن باشا، (لم أقف عليه في حدود اطلاعي)، لما كان علم الحديث من أعظم العلوم قدرا، وأرفعها منزلا، أردت أن أحوز أقسامه تحريرا تكون بذلك، أيسر حفظا، وأسهل ضبطا، وبعد حصول المراد سميته: تحفة الأفكار في حديث سيد الأبرار.

[قلت: هذا الكتاب تحفة الأفكار في حديث سيد الأبرار في "مصطلح الحديث" أهداها إلى شيخ الإسلام السيد: عبد الله أفندي المعروف "دري زاده "، وهو مخطوط].

ولما تم التسويد، والتبيض، جعلته تحفة إلى جناب حضرت واحد زمانه، وحسنة آوانه، العالم العامل، الفاضل الكامل، معين العلماء، ناصر الفقهاء، ظاهر الحسب، شريف النسب، المتشرف بشرفي العفة والتقوى، المجتنب عن البدع، واتباع الهوى، وهو ورة منيرة للفضلاء، وغرة مضيئة للصلحاء، من حام حوله بصير في كل حال مسرورا، ومن سعى في خدمته يكون في كل آن مبرورا، أعني به مولانا ومفخرنا السيد: عبد الله أفندي حضرت رلي الشهير بدري زاده، [**قلت:** وهو محمد شيخ الإسلام

دري زاده، ولد في اسطنبول عام: 1183، وهو ابن علماء العصر المعروفين، في عام عدد من والده، ومن تلقى العلم من عارف أفندي، وهو ابن شيخ الإسلام الأسبق دري أفندي، له مؤلف معتبر في علم الفقه، اسمه درة البيضاء، كان يقضي بالأحكام الشرعية بكل عدل وعفة، كما كان يداوم على أداء الصلوات الخمس مع الجماعة، وكان بعد صلاة المغرب لا يقوم عن السجادة، ويتضرع ويبتهل إلى الخالق بكل خشوع حتى صلاة العشاء]. (المؤلفون العثمانيون، لمحمد البروسوي، مج1، تحقيق: أ.د محمد علي سراح. المؤيد بالإفتاء سابقا، في الدولة العلمية العثمانية، صانها - الله تعالى- عن الآفات والبلية، اللهم ثبته في صدر السعادة مؤبدا، واجعله عن نكبات الدهـر مصونا، وعلى جميع نعمائك شاكرًا، وفي كل أموره موفقا، وزد عمره وشرفه وولته إلى أن يكون الزمان منتهب، والدوران منفرضا، اللهم اجعله، وأولاده، وأحفاده، وأتباعه، في حفظك محفوظا، وفي سترك مستورا، رحم الله- تعالى- رجلا قال في هذا الدعاء آمين.

فاعلم: أن الحديث إما متوترا....[**قلت:** الحديث المتواتر: هو الذي رواه جمع كثير يؤمن تواطؤهم على الكذب عن مثلهم، إلى انتهاء السند، وكان مستندهم الحسن، والمتواتر المفيد للعلم اليقيني بشروطه، وهي عدد كثير أحالت العادة تواطؤهم على الكذاب، رووا ذلك عن مثلهم من الابتداء إلى الانتهاء، وكان مستند انتهائم الحسن، وانضاف إلى ذلك أن يصحب خبرهم إفادة العلم لسامعه، والحديث أو الخبر الذي يرويه في كل طبقة من طبقات السند رواة كثيرون، يحكم العقل عادة باستحالة أن يكون أولئك الرواة قد اتفقوا على اختلاف هذا السند، وهو المفيد للعلم اليقيني بشروطه] ابن حجر، نخبة الفكر، الطبعة: الخامسة، تاريخ الطبعة: 1418هـ-1997م: ص/01)، نور الدين عتر، منهج النقد في علوم الحديث، الطبعة: الثالثة، تاريخ الطبعة: 1401 هـ -1981 م (ص/404).

وإما مشهورا... [**قلت:** وهو ما رواه ثلاثة فأكثر في كل طبقة ما لم يبلغ حد التواتر، وسمي بذلك؛ لوضوحه، وهذا ما يسمى بالمشهور الاصطلاحي.

مثـــــاله: ما رواه الشيخان من حديث عمر بن الخطاب، وأبي سعيد الخدري، وعبد الله بن عمر مرفوعا في غسل يوم الجمعة. (ابن حجر، نزهة النظر الطبعة: الثانية، 1429هـ- 2008 م. ص/62)، تد ريب الراوي ص:102).

قال ابن حجر - رحمه الله-: ورواية نافع، عن ابن عمر لهذا الحيث مشهورة جدا، وأما المشهور غير الاصطلاحي: وهو ما تداولته ألسنة الناس، فيشمل ما له إسناد واحد فصاعدا، وإن لم يكن صحيحا، بل ما يوجد له إسناد أصلا]. (فتح الباري 455/2).

وإما عزيز... [**قلت:** وهو الذي لا يرويه أقل من اثنين، عن اثنين في جميع طبقات السند.

مثاله: ما رواه الشيخان من حديث أنس -رضي الله عنه-، أن رسول الله -صلى الله عليه وسلم- قال: «**لاَ يُؤْمِنُ أَحَدُكُمْ، حَتَّى أَكُونَ أَحَبَّ إِلَيْهِ مِنْ وَالِدِهِ وَوَلَدِهِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ**» (أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الإيمان، باب: حب الرسول -صلى الله عليه وسلم- من الإيمان، (12/1)، برقم:(15).

ومسلم في صحيحه، كتاب الإيمان، باب: وجوب محبة الرسول -صلى الله عليه وسلم- (67/1)، برقم: (44)، (فتح الباري 826/8)، ابن حجر، ونزهة النظر: الطبعة: الثانية، 1429هـ- 2008م. ص:64)، (المناوي، اليواقيت والدرر: الطبعة: الأولى، تاريخ الطبعة: 1999م (290/1).

وإما غريب... [**قلت:** لغة: صفة مشبهة بمعنى: المنفرد، أو البعيد عن أقاربه، **اصطلاحا:** وهو الذي انفرد بروايته شخص واحد في أي موضع من السند وقع التفرد، ولا يلزم أن يقع التفرد في جميع طبقات السند، بل لو وقع ذلك في طبقة من طبقاته لكفى، ولا تضر الزيادة على واحد في باقي طبقاته؛ إذ الأقل في هذا العلم يقضي على الأكثر]. ابن حجر، نزهة النظر: الطبعة: الثانية، 1429هـ- 2008 م. ص:81/78/70)، (المناوي، اليواقيت والدرر: الطبعة: الأولى، تاريخ الطبعة: 1999م (326/1). ؛ لأنه إما يرويه جماعة في كل مرتبة، بحيث تحيل العقل تواطؤهم على الكذب عادة أولا، فإن يرويه جماعة بكذا فهو متواتر، وإلا فأما يرويه ما فوق الاثنين في كل مرتبة بشرط أن لا يكون يجمع شروط المتواتر فهو مشهور، أو يرويه اثنان في كل مرتبة، أو في مرتبة واحدة مع كون الراوي في سائر المراتب أكثر من اثنين لا أقل حتى لا يكون غريبا فهو عزيز، أو يرويه واحد في كل مرتبة بأن يرويه واحد عن واحد أو في بعض مرتبة بأن يرويه اثنان عن اثنين عن واحد عن اثنين عن أربعة فهو غريب.

والغريب: إما فرد مطلق:

[قلت: وهو ما كانت الغرابة في أصل السند، أي: الموضع الذي يدور الإسناد عليه، ويرجع، ولو تعددت الطرق إليه، وهو طرفه الذي فيه الصحابي.

مثاله: حديث «**إِنَّمَا الأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ**»، تفرد به عمر، عن النبي -صلى الله عليه وسلم- ، وهو في "الصحيحين".**]**

وهو الذي يكون راويه واحدا في كل مرتبة، بأن يروى واحد عن واحد، أو في أصل السند بأن يروى عن الصحابي تابع واحد.

وإما فرد نسبي:

[قلت: وهو ما كانت الغرابة في أثناء سنده، كأن يرويه عن الصحابي أكثر من واحد،

ثم يتفرد بروايته عن واحد منهم شخص واحد، وسمي نسبيا؛ لكون التفرد فيه حصل بالنسبة إلى شخص معين، وإن كان الحديث في نفسه مشهورا]. (المناوي، اليواقيت والدرر: الطبعة: الأولى، تاريخ الطبعة: 1999م (335/1).

وهو الذي يكون راويه واحدا، ولو في مرتبة واحدة غير الأصل أي التابعي، أو كون الراوي أكثر من واحد في سائر المراتب، لا يخرج الحديث عن كونه فردا نسبيا.

والفرد النســـبي: إن وافقه سند آخر فهو المتابع، ثم إن وجد متن يرويه صحابي آخر يشبهه في اللفظ والمعنى، أو المعنى فقط فهو الشاد. (ابن حجر، نخبة الفكر: الطبعة: الخامسة، تاريخ الطبعة: 1418هـ-1997م: ص:229).

ويسمى الكل غير المتواتر آحاد، أو خبرا واحدا، وهو في اصطلاح المحدثين: ما لا يجتمع فيه شروط المتواتر.

ثم الآحاد، إما مقبول وإما مردود، وأما المقبول: فما يلزم العمل به، وإما المردود: فهو الذي لم يرجح صدق الراوي به.

والمقبول إما صحيح: وهو الذي يرويه عدل تام الضبط، متصل الاسناد غير معلل ولا شاذ، والصحيح مطلقا: إما صحيح لذاته إن اشتمل راويه على أعلى صفات القبول، وإما صحيح لا لذاته إن لم يشتمل عليها، ولكن أضيف إليه أحد وجوه الترجيح.

وإما حسن: وهو الذي لم يشتمل عليها، ولم يضف إليه بشيء من وجوه الترجيح. (ابن حجر، نخبة الفكر: الطبعة: الخامسة، تاريخ الطبعة: 1418هـ-1997م: ص:229).

والحسن مطلقا:

إما حسن لذاته: وهو الذي يرويه عدل ناقص الضبط، متصل الإسناد، غير معلل ولا شاذ،

وإما حسن لغيره: إن اعتبر لحسنه شيء آخـــر، بأن يكون ضعيفا في نفسه؛ لكن كثر طرقه، أو اعتضد بحديث آخـــر. (ابن حجر، نخبة الفكر: الطبعة: الخامسة، تاريخ الطبعة: 1418هـ-1997م: ص:1).

ومن المقبول ما هو حسن صحيح، وهو الذي يكون بالنسبة إلى سند صحيحا وبالنسبة إلى سند آخر حسنا أو يكون بالنسبة والراوي الذي لم يجزم كونه صحيحا فالأول فوق الصحيح فقط وهذا روته. (ابن حجر، نخبة الفكر: الطبعة: الخامسة، تاريخ الطبعة: 1418هـ-1997م: ص:229).

ومنه المحفوظ: وهو الذي رواه المقبول مخالفا لمقبول دونه. (ابن حجر، نخبة الفكر: الطبعة: الخامسة، تاريخ الطبعة: 1418هـ-1997م: ص:1).

ومقابله **الشاذ**: وهو ما رواه المقبول مخالفا لمن هو أرجح منه.

[**قلت:** وهو: لغة: هو المنفرد عن الجماعة، يقال: شذ يشذ ويشذ- بضم الشين المعجمة وكسرها شذوذا إذا انفرد. **اصطلاحا:** ما رواه المقبول مخالفا لمن هو أولى منه.

والشاذ قسمان:

شذوذ في السند:

مثـــــاله : ما رواه الترمذي، والنسائي، وابن ماجة، من طريق ابن عيينة عن عمرو بن دينار، عن عوسجة، عن ابن عباس -رضي الله عنهما-: «**أَنَّ رَجُلًا مَاتَ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَلَمْ يَدَعْ وَارِثًا إِلَّا عَبْدًا هُوَ أَعْتَقَهُ فَأَعْطَاهُ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِيرَاثَهُ**». فإن حماد بن زيد رواه عن عمرو مرسلا دون ذكر ابن عباس، لكن تابع ابن عيينة على وصله ابن جريج وغيره. ولهذا قال ابن أبي حاتم، عن أبيه: المحفوظ حديث ابن عيينة، هذا مع كون حماد من أهل العدالة والضبط، ولكنه رجح رواية من هم أكثر عددا.

وشذوذ في المتن:

مثـــــــــاله: ما رواه أبوداود، والترمذي، من حديث عبد الواحد بن زياد، عن الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي هريرة -رضي الله عنه-، مرفوعا: «**إِذَا صَلَّى أَحَدُكُمْ رَكْعَتَيِ الفَجْرِ فَلْيَضْطَجِعْ عَلَى يَمِينِهِ**»، أخرجه الترمذي في سننه أبواب الصلاة، باب: ما جاء في الاضجاع بعد صلاة الفجر (281/2)، برقم: 420). قال البيهقي -رحمه الله تعالى-: خالف عبد الواحد العدد الكثير في هذا؛ فإن الناس إنما رووه من فعل النبي -صلى الله عليه وسلم- لا من قوله، وانفرد عبد الواحد بين ثقات أصحاب الأعمش بهذا اللفظ.] (الزركشي، النكت على مقدمة ابن الصلاح": الطبعة: الأولى، تاريخ الطبعة: 1419هـ-1998م 166/2)، تدريب الراوي: (372/1)، ابن أبي حاتم، العلل، الطبعة: الأولى، تاريخ الطبعة: 1271هـ 1952 م (52/2).

والمعروف: وهو ما رواه راوٍ مقبول مخالفا لمن هو ضعيف، ومقابله المنكر: وهو الذي رواه ضعيف مخالفا لمن هو مقبول.

[**قلت: لغة:** اسم مفعول من قولهم: نكرت الشيء، وأنكرته، ضد عرفته، وكل ما قبحه الشرع وحرمه وكرهه؛ فهو منكر، والنكرة: ضد المعرفة، والمنكر: واحد المناكير.

اصطلاحا: وهو الفرد الذي ليس في روايته من الثقة والاتقان ما يحتمل معه تفرده، وما رواه الضعيف مخالفا لمن هو أرجح منه.

فالحديث المنكر، مما سبق قسمان:

الأول: ما خالف راويه الضعيف من هو أرجح منه في الثقة والضبط.

الثانـــــي: ما تفرد راويه الذي لا يحتمل التفرد دون مخالفة لغيره، وهذا موجود بكثرة في كلام المتقدمين من أهل الحديث). ("الزركشي، النكت على مقدمة ابن الصلاح": الطبعة: الأولى، تاريخ الطبعة: 1419هـ- 1998م 166/2)، تدريب الراوي: (372/1)، ابن حجر، نُزْهَةُ النَّظَرِ: الطبعة: الثانية، 1429 هـ - 2008 م. ص:98).

ثم المقبول، إما محكم: وهو الذي سلم عن المعارضة بخبر يضاده. (ابن حجر، نزهة النظر: الطبعة: الثانية، 1429 هـ - 2008 م.ص:90).

وإما مختلف الحديث: وهو الذي عورض بمقبول مثله، وأمكن الجمع بغير تعسف (ابن حجر، نزهة النظر: الطبعة: الثانية، 1429 هـ - 2008 م. ص:90).

وإما ناســـــخ: وهو الذي عورض ولم يمكن الجمع وعرف تأخيره، ويعلم منه المنسوخ (ابن حجر، نزهة النظر: الطبعة: الثانية، 1429هـ- 2008م.ص:93).

وطريق معرفة التأخر مذكور في المفصلات. [**قلت:** أي : في المطولات]، وإن لم يعلم تأخيره فيصار إلى الترجيح إن أمكن، وإلا فيتوقف عن العمل بإحدى الحديثين.

ثم المردود إما لسقط أو لطعن:

أما المردود لسقط فإما معلق: وهو الذي كان السقوط فيه من مبادئ السند راو واحد، وهي طرف المخرج سواء كان الساقط واحد أو أكثر.

ومن صور المعلق: أن يحذف جميع السند كما يقال: قال النبي -عليه الصلاة والسلام- كذا، ومنها أن يحذف أي الصحابي، أو أي التابعي والصحابي معا. (ابن حجر، نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر الطبعة: الثانية، 1429هـ- 2008م.ص:219).

وإما مرسل: وهو الذي كان السقوط فيه من آخر السند، وهو طرف النبي -صلى الله عليه وسلم- كما إذا قال التابعي قال النبي -عليه السلام- كذا. (ابن حجر، نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر الطبعة: الثانية، 1429هـ- 2008 م.ص:219).

وإما معضل: وهو الذي يسقط من سنده اثنان فصاعدا مع التوالي من أي موضع كان. (ابن حجر، نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر الطبعة: الثانية، 1429هـ- 2008 م.ص:220).

وإما منقطع: وهو الذي يسقط من سنده واحد فقط أو اثنان فصاعدا ولم يكن متواليا بل من مواضع متعددة. (ابن حجر، نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر الطبعة: الثانية، 1429هـ-2008 م.ص:220).

وإما مدلس: وهو الذي يسقط من سنده شيخ الراوي، وينسب إلى شيخ فوق شيخه بلفظ لا يقتضي الاتصال بمن حفظ بوهم الاتصال كعن، ويشترط فيه المعاصرة واللقاء. (ابن حجر، نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر الطبعة: الثانية، 1429هـ- 2008م.ص:221).

وإما مرسل خفي: وهو كالمدلس لكن شرط فيه المعاصرة فقط دون اللقاء. (ابن حجر، نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر الطبعة: الثانية، 1429 هـ- 2008 م. ص:221).

وأما المردود لطعن: فبعشرة أشياء: كذب الراوي، واتهامه بالكذب، وفسقه، وجهالته، وكونه مبتدعا، وهي الخمسة وجوه طعن في العدالة، وما عداها إلى العشرة وجوه طعن في الضبط، وهو فرط الغفلة، وكثرة الغلط، ومخالفة الثقة، والوهم، وسوء الحفظ. (ابن حجر، نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر، الطبعة: الثانية، 1429هـ- 2008م. ص:223).

ومن المردود لطعن **الموضوع:** وهو الذي تعمد الراوي الكذب فيه، **والمتروك:** وهو الذي يتهم راويه بالكذب، **والمنكر:** وهو الذي يكون راويه فاحش الغلط، أو كثير الغفلة، أو ظاهر الفسق، **والمعلل:** وهو الذي يرويه الراوي على سبيل التوهم، **ومدرج الإسناد:** وهو الذي يكون في إسناده خلل، وله أقسام ذكرت في المفصلات (**قلت:** أي في المطولات).

ومدرج المتن: وهو الذي أدرج فيه كلام ليس من الحديث. (ابن حجر، نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر الطبعة: الثانية، 1429 هـ - 2008 م.ص:115).

والمقلوب: وهو الذي يكون فيه التقديم والتأخير في السند، أو في المتن. (ابن حجر، نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر الطبعة: الثانية، 1429هـ- 2008 م.ص:228).

والمزيد في متصل الإسناد: وهو الذي يزيد الراوي في إسناد حديث رجلا أو أكثر وهما منه أو غلطا مخالفا للثقة وشرطه أن يقع التصريح بالسماع في موضع الزيادة. (ابن حجر، نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر الطبعة: الثانية، 1429 هـ - 2008 م.ص:228).

والمضطرب: وهو الذي يكون راويه مخالفا للثقة بالإبدال في السند أو المتن ولا مرجح. (ابن حجر، نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر الطبعة: الثانية، 1429 هـ - 2008 م.ص:117)

[قلت: لغة: اسم فاعل من الاضطراب، وهو اختلال الأمر، وفساد نظامه، **يقال:** اضطرب الأمر: اختل، واضطرب البرق في السحاب: تحرك، واضطرب الحبل بين القوم إذا اختلفت كلمتهم.

اصطلاحا: وهو الحديث الذي يروى على أو جه مختلفة متساوية في القوة، بحيث لا يستطاع الجمع بينهما، ولا الترجيح].

[قلت: ومن هذا التعريف أن الحديث لا يســمى مضطربا إلا بتحقيق شرطين:

الأول: اختلاف روايات الحديث، بحيث لا يمكن الجمع بينهما.

والثاني: تساوي الروايات في القــوة بحيث لا يمكن ترجيح رواية على أخرى.

والمصحف: وهو الذي يكون راويه مخالفا في النقط مع بقاء صورة الخط. (ابن حجر، نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر الطبعة: الثانية، 1429هـ- 2008 م. ص:229).

والمحرف: وهو الذي يكون كذلك لكن في الحركات والسكنات. (ابن حجر، نزهة النظر الطبعة: الثانية، 1429 هـ - 2008 م. ص:277).

والمبهم: وهو الذي رواه الراوي عن المروي عنه ولكن أبهم اسمه ولو ذكر المبهم بلفظ التعديل فلا يقبل أيضا كما إذا قال أخبرني شيخ عدل]. (ابن حجر، نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر الطبعة: الثانية، 1429 هـ - 2008 م.ص:232).

[قلت: وهو من لم يصرح باسمه، كأن يقول الراوي: حدثنا رجل، أو امرأة، ونحو ذلك، وهذا هو مبهم السند، وهناك مبهم آخر، وهو مبهم المتن.

ومثاله: حديث ابن عباس -رضي الله عنهما-: أن رجلا قال: يا رسول الله، الحج كل عام.....

وحكمه: لا يقبل حديث مبهم السند ما لم يسم؛ لأن شرط قبول الخبر عدالة راويه، ومن أبهم اسمه لا تعرف عينه، فكيف تعرف عدالته.

ومجهول العين: وهو الذي يرويه عن المروي عنه راو واحد ويذكر اسمه ولم يوثق]. (ابن حجر، نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر الطبعة: الثانية، 1429هـ- 2008م.ص:232)

[قلت: وهو من لم ير عنه سوى واحد، ولم يوثقه معتبر، وأنه إن سمي الراوي، وانفرد راو واحد بالرواية عنه، ولم يوثقه معتبر كأحمد وابن أبي حاتم وابن معين وغيرهم وإنما وثقه متساهل كابن حبان والعجلي وأمثالهما؛ فهو مجهول العين فلا يقبل حديثه إلا أن يوثقه غير من ينفرد عنه على الأصح وكذا من ينفرد عنه إذا كان متأهلا لذلك.

ومجهول الحال: وهو الذي يرويه عن المروي عنه اثنان فصاعدا ولم يوثق ويقال له المستور إليه عد المعدودة من أسباب الطعن إما بمكفر كما لو اعتقد ما يلزم منه الكفر وفي مقبولية صاحب البدعة ومردوديته أقوال متشتتة]. (ابن حجر، نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر الطبعة: الثانية، 1429 هـ - 2008 م.ص:232)

[قلت: وهو من روى عنه اثنان فأكثر، ولم يوثقه معتبر، فهو المستور، وقد قبل روايته جماعة بغير قيد، وردها الجمهور].

[قلت: والتحقيق أن رواية المستور ونحوه مما فيه الاحتمال لا يطلق القول بردها ولا بقبولها، بل هي موقوفة إلى استبانة حاله والله أعلم].

لكن المختار منها ما بينه ابن حجر في نخبته: وهو أن صاحب البدعة إن أنكر ما هو متواتر من الشرع معلوما من الدين ضرورة أو اعتقد عكسه برد حديثه وإلا فيقبل، أو بمفسق، وتكثر الأقوال في حق صاحبها أيضا، لكن الأعدل منها ما قيل إنه يقبل إن لم يكن داعية إلى بدعته، إلا إذا روى ما يقوي بدعته فلا يقبل بل يرد. (ابن حجر، نخبة الفكر: الطبعة: الخامسة، تاريخ الطبعة: 1418هـ-1997م: (ص/230).

والشاذ على رأى وهو الذي يكون سوء الحفظ لازما لرواية والمختلط وهو الذي يكون سوء الحفظ طارئا على راويه، ومتى توبع سيء الحفظ، أو المستور، أو المرسل، أو

المدلس بمعتبر يكون حديثهم حسنا لا لذاته. (ابن حجر، نخبة الفكر: الطبعة: الخامسة، تاريخ الطبعة: 1418هـ-1997م: (ص/230).

واعلم: أن الحديث عند جمهور المحدثين قول النبي -صلى الله عليه وسلم-.

[**قلت:** وهي كل ما أضيف إلى النبي -صلى الله عليه وسلم- من قول، مثل قوله -عليه الصلاة والسلام-: «إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ». أخرجه البخاري في أول الصحيح، عن عمر بن الخطاب -رضي الله عنه-، والأحاديث القولية كثيرة، وهي التي تمثل جمهرة السنة، وعليها مدار التشريع في الإسلام.

وفعله... [**قلت:** مثل: أدائه -عليه الصلاة والسلام- الصلاة بهيئاتها العروفة، وكيفية وضوئه، وأدائه لشعائر الحج، وغير ذلك من أفعال ليست جبلية.

ومثاله: قول عبد الله بن مالك بن بحينة -رضي الله عنه-: «أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ إِذَا صَلَّى فَرَّجَ بَيْنَ يَدَيْهِ حَتَّى يَبْدُوَ بَيَاضُ إِبْطَيْهِ».

أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الصلاة، باب: يبدي ضبعيه ويجافي في السجود، (87/1)، برقم: 390).

وتقريره: [**قلت:** هو عبارة عن سكوت النبي -صلى الله عليه وسلم- عن إنكار قول أو فعل صدر عن أحد من أصحابه -رضي الله عنهم- في حضرته، أو في غيبته، أو في عصره، وعلم به صلى الله عليه وسلم وقرره، إما بموافقته، أو استبشاره، أو استحسانه، وإما بمجرد عدم إنكاره.

ومثاله: عن انس بن مالك -رضي الله عنه- قال: كُنَّا نُصَلِّي عَلَى عَهْدِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ رَكْعَتَيْنِ بَعْدَ غُرُوبِ الشَّمْسِ قَبْلَ صَلَاةِ الْمَغْرِبِ»، فَقُلْتُ لَهُ: أَكَانَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ صَلَّاهُمَا؟ قَالَ: «كَانَ يَرَانَا نُصَلِّيهِمَا فَلَمْ يَأْمُرْنَا، وَلَمْ يَنْهَنَا». أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب صلاة المسافرين، باب: استحباب ركعتين قبل صلاة المغرب، (573/1)، برقم: (836)، فلم ينكر النبي -صلى الله عليه وسلم- على فعلهم ذلك، فمثل هذا السكوت منه -عليه الصلاة والسلام- يدل على جواز القول أو الفعل؛ لأنه لا يسكت على باطل).

وقال بعضهم من الثلاثة من الصحابة، والتابعين -رضوان الله تعالى عليهم أجمعين- أيضا حديث، وإذا عرفت هذا فاعرف أن الحديث، إما ينتهي سنده إلى قول النبي -صلى الله عليه وسلم-، أو فعله، أو تقريره، صريحا، أو حكما سواء، كان الانتهاء بسند متصل، أم لا، وإما ينتهي سنده كذلك إلى قول الصحابة، أو فعله، أو تقريره، وإما ينتهي سنده كذلك إلى قول التابعي، أو إلى قول من دونه، أو فعلهما، أو تقريرهما. (ابن حجر، نخبة الفكر: الطبعة: الخامسة، تاريخ الطبعة: 1418هـ-1997م: (ص/230).

فالأول المرفوع.... (**قلت:** وهو ما أضيف إلى النبي -صلى الله عليه وسلم- من قول أو فعل أو تقرير.

مثال المرفوع القولي: حديث ابن عباس -رضي الله عنهما-، قال: قال رسول الله -صلى الله عليه وسلم-: «لاَ هِجْرَةَ بَعْدَ الفَتْحِ، وَلَكِنْ جِهَادٌ وَنِيَّةٌ" أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الجهاد والسير، باب: فضل الجهاد والسير، (15/4) برقم: (2783)، ومسلم في صحيحه كتاب الإمارة، باب: المبايعة بعد فتح مكة على الإسلام والجهاد، وبيان معنى لا هجرة بعد الفتح، (1487/3) برقم: (1353).

مثال المرفوع الفعلي: حديث المغيرة بن شعبة -رضي الله عنه- أن النبي صلى الله عليه وسلم: «تَوَضَّأَ فَمَسَحَ بِنَاصِيَتِهِ، وَعَلَى الْعِمَامَةِ وَعَلَى الْخُفَّيْنِ». لاأخرجه مسلم في صحيحه كتاب الطهارة، باب: المسح على الناصية والعمامة، (231/1)، برقم: (247).

مثال المرفوع التقريري: وهو أن يفعل الصحابي فعلا، أو يقول قولا، فيقره النبي صلى الله عليه وسلم على ذلك.

مثالـــــه: حديث أنس -رضي الله عنه- قال: «كُنَّا نُصَلِّي عَلَى عَهْدِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ رَكْعَتَيْنِ بَعْدَ غُرُوبِ الشَّمْسِ قَبْلَ صَلَاةِ الْمَغْرِبِ»، فَقُلْتُ لَهُ: أَكَانَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ صَلَّاهُمَا؟ قَالَ: «كَانَ يَرَانَا نُصَلِّيهِمَا فَلَمْ يَأْمُرْنَا، وَلَمْ يَنْهَنَا" أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب: استحباب صلاة ركعتين قبل المغرب، (573/1)، برقم: (836).

والثاني الموقوف، (**قلت:** وهو ما أضيف إلى الصحابي، من قول، أو فعل أو تقرير، وقد يكون إسناده متصلا، وقد يكون منقطعا، ولا يستعمل فيمن دونه إلا مقيدا.

مثال الموقوف القولي: قول علي بن أبي طالب -رضي الله عنه-: «لَوْ كَانَ الدِّينُ بِالرَّأْيِ، لَكَانَ أَسْفَلُ الْخُفِّ أَوْلَى بِالْمَسْحِ مِنْ أَعْلاهُ».

مثال الموقوف الفعلـــي: ما جاء عن عطاء - رحمه الله- أنه قال: « رأيت ابن عمر، وابن الزبير طَافَ بِالْبَيْتِ بَعْدَ الْفَجْرِ، وَصَلَّى الرَّكْعَتَيْنِ قَبْلَ طُلُوعِ الشَّمْسِ».

مثال الموقوف التقريري: كقول بعض التابعين: فعلت كذا أمام أحد الصحابة، ولم ينكر علي

والثالث والرابع المقطوع. [**قلت:** وهو ما جاء عن التابعين ومن بعدهم موقوفا عليهم من أقوالهم، أو أفعالهم.

مثال المقطوع القولي: قول الحسن البصري -رحمه الله تعالى- في الصلاة خلف المبتدع: «صَلِّ وَعَلَيْهِ بِدْعَتُهُ ». ذكره البخاري معلقا. صحيح البخاري (141/1) برقم: 695).

ومثال المقطوع الفعلـــي: قول إبراهيم بن محمد بن المنتشر: " كَانَ مَسْـــرُوقٌ يُرْخِي السِّتْرَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ أَهْلِهِ وَيُقْبِلُ عَلَى صَلَاتِهِ وَيُخَلِّيهِمْ وَدُنْيَاهُمْ». (الأصبهاني، حلية الأولياء: 1394هـ- 1974م، (96/2). وبينه وبين المنقطع فرق، وهو أن المقطوع من مباحث المتن، والمنقطع من مباحث الإسناد.

وإذا كان سند المرفـــوع متصلا ولو ظاهرا يســـمى مسندا، وعند الخطيب البغدادي المتصل مطلقا مسند، وإن كان موقوفا أو مقطوعا. (أبو شهبة، الوسيط في علوم ومصطلح الحديث(ص:223)، وعند ابن عبد البر المسند: هو المرفوع سواء كان متصلا أو منقطعا. (القرطبي، التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد (25/1). وقال ابن الحجر في نخبته المُسْنَدُ: "مرفوع صحابي بسند ظاهره الاتصال"، (ابن حجر، نخبة الفكر: الطبعة: الخامسة، تاريخ الطبعة: 1418هـ-1997م:(ص/724)، وهو مذهب رابع، لكن الأول هو المشهور بين المحدثين، كما نبه عليه البر كومي في رسالته في هذا الفن.

ثم اعلم: أن رجال السند إما قليل عدوهم بالنسبة إلى ســـند آخر منتهيا إلى النبي - صلى الله عليه وسلم- أو منتهيا إلى ذي صفة علية كالبخاري، [**قلت:** كالحفظ، والفقه، والضبط، والتصنيف] فالأول العلو المطلق، والثاني العلو النسبي. (ابن حجر، نخبة الفكر: الطبعة: الخامسة، تاريخ الطبعة: 1418هـ-1997م: ص:230).

وإذا اتفق رواة الحديث في صيغ الأداء (**قلت:** كسمعت فلانا قال سمعت فلانا)، أو غيرها من الحالات القولية، أو الفعلية (**قلت:** كسمعت فلانا يقول أشهد بالله لقد حدثني فلان) يسمى الحديث مسلسلا. (ابن حجر، نخبة الفكر: الطبعة: الخامسة، تاريخ الطبعة: 1418هـ-1997م: ص:230).

ومراتب صيغ الأداء ثمانية: "سمعت" **و**"حدثني" ، **ثم** "أخبرني"، **و**"قرأت عليه"، **ثم** "قرئ عليه وأنا أسمع"، **ثم** "أنبأني"، **ثم** "ناولني"، **ثم** " شافهني بالإجازة"، **ثم** "كتب إلي بالإجازة"، **ثم** "عن" ومثلهما، **نحو** قال، وذكر، وروى. (ابن حجر، نخبة الفكر: الطبعة: الخامسة، تاريخ الطبعة: 1418هـ-1997م: ص:231).

الحمد لله الذي وفقنا على الإتمام، وعلى نبينا وسندنا الصلاة والسلام، وعلى أله العظام، وأصحابه الكرام، قد وقع النقل من السواد إلى البياض في يوم الأحد، الواقع في آخر الخميس الثاني من شهر، كان أوله حرف يعبر به عن الثلاثة كأول من شهور سنة، منها الواحد وضربنا في ثلث الباقي الثلاثة، كان سبع الحاصل معادلا لأقل مدة الحمل.

3. الخاتمة:

وفي خاتمة هذا البحث نذكر أهم النتائج، والتوصيات التي توصلنا إليها:

ـ علم المصطلح يحفظ دين الإسلام من التحريف والتبديل، ولــولا أن هيّأ الله هذا العلم لهذه الأمة لالتبس الصحيح بالضعيف والموضوع، واختلط كلام رسول الله - صلى الله عليه وسلم - بكلام الناس.

ـ معرفة صحّة ما نتعبّد به من أحاديث رسول الله - صلى الله عليه وسلم.
ـ علم الحديث من أجل العلوم وأشرفها وأعظمها عند الله قدراً، وبه يعرف المراد من كلام الله - عز وجل- وبه يطلع العبد على أحوال نبيه - صلى الله عليه وسلم - وشمائله .
ـ فائدة علم المصطلح : هو تنقية الأدلة الحديثية وتخليصها مما يشوبها من ضعيف وغيره، ليتمكن من الاستدلال بها لأن المستدل بالسنة يحتاج إلى أمرين هما: ثبوتها عن النبي - صلى الله عليه وسلّم-، وثبوت دلالتها على الحكم.
ـ تظهر أهميّة علم الحديث في كونه يحفظ الدين الإسلاميّ من التزييف، أو التحريف، أو التبديل، لذلك فقد هيّأ الله -سبحانه وتعالى- من يعتني بنصوص الحديث، وطرق روايته، والاستدلال به، لبيان الصحيح من الحديثِ النبويِ، من الضعيفِ أو الموضوعِ، وحتى لا يختلط كلامُ رسولِ اللهِ -صلى الله عليه وسلم- بكلامِ غيرهِ من الناسِ.
ـ علمُ الحديثِ يُوصل إلى معرفةِ الصحيحِ من العباداتِ، التي جاء بها نصٌّ عن النبيِ صلى الله عليه وسلم.
ـ علم الحديث يوصل إلى حُسن الاقتداء بالنبي -صلى الله عليه وسلم-؛ حيث لا يكون الاقتداء إلا بما صحَّ عنه -صلى الله عليه وسلم- من الأفعال، والأقوال، والصِّفات، والأخلاق، والمُعاملات.
ـ علمُ الحديثِ يوصلُ إلى الابتعاد عن التحدثِ بالكذبِ عن رسولِ اللهِ -صلى الله عليه وسلم-.
ـ علمُ الحديثِ يوصلُ إلى حفظِ العقولِ والكتبِ العلميةِ من الخرافاتِ والإسرائيليّاتِ، التي تُفسِد العباداتِ والعقائد.
ـ معرفة الخطأ في حديث الضعيف يحتاج إلى دقة وجهد كبير كما هو الحال في معرفة الخطأ في حديث الثقة.

التوصـــــيات:

في ختام هذا البحث نوصي الباحثين بتشجيع طلاب الدراسات العليا على معرفة القواعد التي يعرف بها الصحيح من الضعيف، والمقبول من المردود، مما ينسب إلى النبي -صلى الله عليه وسلم-، سواء في رسائل الماجستير أو الدكتوراه.

بيان تضارب المصالح

يُقر المؤلف بعدم وجود أي تضارب مالي أو علاقات شخصية معروفة قد تؤثر على العمل المذكور في هذه الورقة.

المصادر والمراجع :

- الرامهرمزي، المحدث الفاصل بين الراوي والواعي، تحقيق: د. محمد عجاج الخطيب، الناشر: دار الفكر – بيروت، الطبعة: الثالثة، تاريخ الطبعة: 1404.
- النيسابوري، معرفة علوم الحديث، تحقيق: زهير شفيق الكبي، الناشر: دار إحياء العلوم.
- الخطيب البغدادي، الكفاية في علم الرواية، تحقق: أبو عبد الله السورقي، إبراهيم حمدي المدني، الناشر: المكتبة العلمية- المدينة المنورة.
- الخطيب البغدادي، الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، تحقيق: دكتور محمود الطحان، الناشر: مكتبة المعارف – الرياض.
- اليحصبي، الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع، تحقيق: السيد أحمد صقر، الناشر: دار التراث/ المكتبة العتيقة - القاهرة / تونس، الطبعة: الأولى، تاريخ الطبعة: 1379هـ - 1970م.
- النووي، التقريب والتيسير لمعرفة سنن البشير النذير، تحقيق: محمد عثمان الخشت، الناشر: دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة: الأولى، تاريخ الطبعة: 1405 هـ - 1985 م
- السيوطي، تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، تحقيق: أبو قتيبة نظر محمد الفاريابي الناشر: دار طيبة.
- السخاوي، فتح المغيث شرح ألفية الحديث، الناشر: دار الكتب العلمية – لبنان، الطبعة الأولى، تاريخ الطبعة: 1403هـ
- ابن حجر العسقلاني، نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر، تحقيق: عصام الصبابطي- عماد السيد، الناشر: دار الحديث – القاهرة، الطبعة: الخامسة، تاريخ الطبعة: 1418 هـ - 1997 م
- القاسمي، قواعد التحديث من فنون مصطلح الحديث، الناشر: دار الكتب العلمية -بيروت-لبنان
- الشَّهْرُزُوْرِيُّ، علوم الحديث لابن الصلاح، الناشر: دار الفكر المعاصر، سنة النشر: 1425هـ / 2004م
- العراقي، ألفية العراقي المسماة بـ: التبصرة والتذكرة في علوم الحديث، تحقيق: العربي الدائز الفرياطي، الناشر: مكتبة دار المنهاج للنشر والتوزيع، الرياض- المملكة العربية السعودية، الطبعة: الثانية، تاريخ الطبعة: 1428هـ.
- النيسابوري، المدخل إلى كتاب الإكليل، تحقيق: دكتور فؤاد عبد المنعم أحمد، الناشر: دار الدعوة – الإسكندرية.
- العراقي، التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح، تحقيق: عبد الرحمن محمد عثمان، الناشر: محمد عبد المحسن الكتبي، الطبعة: الأولى، تاريخ الطبعة: 1389هـ/1969م

- برهان الدين أبو إسحاق الأبناسي، الشذا الفياح من علوم ابن الصلاح، تحقيق: صلاح فتحي هلل، الناشر: مكتبة الرشد، الطبعة: الطبعة الأولى، تاريخ الطبعة: 1418هـ 1998م
- السنيكي، فتح الباقي بشرح ألفية العراقي، تحقيق: عبد اللطيف هميم - ماهر الفحل، الناشر: دار الكتب العلمية، الطبعة: الطبعة الأولى، تاريخ الطبعة: 1422هـ / 2002م
- المناوي، اليواقيت والدرر في شرح نخبة ابن حجر، تحقيق: المرتضى الزين أحمد، الناشر: مكتبة الرشد – الرياض، الطبعة: الأولى، تاريخ الطبعة: 1999م
- القرطبي، التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، تحقيق: مصطفى بن أحمد العلوي، محمد عبد الكبير البكري، الناشر: وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية – المغرب، عام النشر: 1387 هـ.
- أبو شُهبة، الوسيط في علوم ومصطلح الحديث، الناشر: دار الفكر العربي.
- الزركشي، النكت على مقدمة ابن الصلاح، تحقيق: د. زين العابدين بن محمد بلا فريج، الناشر: أضواء السلف – الرياض، الطبعة: الأولى، تاريخ الطبعة: 1419هـ - 1998م
- ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، الناشر: طبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية-- الهند دار إحياء التراث العربي – بيروت، الطبعة: الأولى، تاريخ الطبعة: 1271هـ 1952
- ابن حجر العسقلاني، نُزْهَةُ النَّظَرِ فِي تَوضِيحِ نُخْبَةِ الْفِكَرِ فِي مُصْطَلَحِ أَهْلِ الأَثَرِ تحقيق: أ.د. عبد الله بن ضيف الله الرحيلي، الناشر: (بدون)، الطبعة: الثانية، 1429 هـ - 2008 م.
- مسلم بن الحجاج، صحيح مسلم، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي الناشر: دار إحياء التراث العربي – بيروت.
- البخاري، صحيح البخاري، تحقيق: محمد زهير بن ناصر الناصر. الناشر: دار طوق النجاة الطبعة: الأولى، تاريخ الطبعة: 1422هـ
- نور الدين عتر، منهج النقد في علوم الحديث، الناشر: دار الفكر، دمشق – سورية/ الطبعة: الثالثة، تاريخ الطبعة: 1401 هـ -1981 م.
- ابن حجر، فتح الباري شرح صحيح البخاري، تأليف: أحمد بن علي الشافعي، الناشر: دار المعرفة - بيروت، 1379
- أبو داود، سنن أبي داود، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، الناشر: المكتبة العصرية، صيدا – بيروت.
- الترمذي، سنن الترمذي، تحقيق: أحمد محمد شاكر واخرون، الناشر: شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي – مصر، الطبعة: الثانية، تاريخ الطبعة: 1395 هـ - 1975 م
- الأصبهاني، حلية الأولياء وطبقات الأصفياء، الناشر: السعادة - بجوار محافظة مصر، 1394هـ - 1974
- البروسوي، المؤلفون العثمانيون، تحقيق: الأستاذ الدكتور: محمد سراج.